رقم الوثيقة: ASA 37/009/2011
25 يوليو/تموز 2011

سري لانكا: منظمة العفو الدولية تدعو إلى التحرك بشأن اختفاء باتّاني رازيك

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السريلانكية إلى ضمان استكمال تحقيق ذي مصداقية وشفاف في اختفاء باتّاني رازيك دون إبطاء. فعقب أكثر من سنة من التقاعس، قبضت الشرطة في 8 يوليو/تموز على شاهابين نوشاده، وهو رجل تحدثت الشرطة عن أنه أحد المشتبه بهم الرئيسيين في اختفاء رازيك.

إذ لا يزال المدافع عن حقوق الإنسان، باتّاني رازيك، مفقوداً منذ 11 فبراير/شباط 2010 عقب اختفائه في مدينة بولونّاروا، في إقليم شمال الوسط من سري لانكا. ويرأس رازيك، الذي كان عمره 55 عاماً في وقت اختفائه، "صندوق الائتمان المجتمعي"، وهو منظمة غير حكومية سريلانكية تتخذ من بلدة بوتّالام، في الإقليم الشمالي الغربي، مقراً لها. وكان عائداً من زيارة مع زملائه عندما اعترضت مركبة نقل بيضاء صغيرة (فان) سبيلهم. فاقترب باتّاني رازيك من الرجال في المركبة الأخرى للتحدث إليهم وتبادل معهم التحية. ثم عاد إلى زملائه في السيارة وقال إنه سوف يذهب مع المجموعة في المركبة البيضاء، التي كانت متجهة، بحسب قوله، إلى فالايتشيتشيناي، وهي بلدة في الإقليم الشرقي. وأكد لزملائه أنه سوف يلتقي بهم لاحقاً. ولكنه لم يعد إلى بيته منذ ذلك الحين. وأظهرت سجلات هاتف رازيك أن عدداً من المكالمات القصيرة أجري من هاتفه مساء 11 فبراير/شباط، يوم اختفائه. وجاء في رسالة نصية أرسلت إلى أحد أفراد عائلة باتّاني رازيك في 15 فبراير/شباط أنه في بولونّاروا، وأنه سوف يعود إلى بيته قريباً.

وفي يونيو/حزيران 2010، حددت الشرطة في بوتّالام هوية شاهابين نوشاده كمشتبه به، وهو زميل سابق لرازيك وشريك وثيق الصلة لوزير الصناعة والتجارة السريلانكي، غير أنها لم تستجوبه. وذلك على الرغم من تقدم عائلة باتّاني رازيك بشكاوى لدى سلطات الشرطة المحلية و"اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سري لانكا"، وحسبما زعم نتيجة لتدخلات سياسية (في يونيو/حزيران 2011 عينت وزارة الدفاع السريلانكية لجنة من ثلاثة أعضاء لتحل محل مجلس أمناء "صندوق الائتمان المجتمعي"، في مثال مثير للقلق على ما دأب عليه العسكر مؤخراً من تدخل في أنشطة المنظمات غير الحكومية في سري لانكا).

إن القبض على مشبوه رئيسي في القضية يوفر لسلطات سري لانكا فرصة حقيقية لإجراء تحقيق فوري وواف وغير منحاز في اختفاء باتّاني رازيك.

وقد تواترت تقارير عديدة من سري لانكا منذ 2006 حول اختفاء الأشخاص قسراً عقب اختطافهم من قبل قوات الأمن أو على أيدي مجموعات مسلحة. وكثيراً ما استخدمت في عمليات الاختطاف هذه مركبات "فان" بيضاء. واحتجز بعض الضحايا طلباً للفدية؛ بينما اعتقل آخرون "للاستجواب" من قبل السلطات واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي. ويتعرض أي شخص بهذه الطريقة لخطر واضح في أن يخضع للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة. ولم يتم أبداً تحديد مكان العديد ممن جرى التبليغ عن اختفائهم في سري لانكا، ويفترض أنهم باتوا في عداد الموتى.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بالغ بشأن استمرار تقاعس السلطات السريلانكية عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي العرفي – الذي تعكس مقتضياته أحكام "الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" – في أن تتخذ تدابير فعالة لمنع عمليات الاختفاء القسري ووضع حد لها، وتضمن تقديم المسؤولين عن الاختفاء القسري إلى ساحة العدالة، وفي أن تقدم الجبر الكافي للضحايا الناجين وعائلاتهم طبقاً للمعايير الدولية.

ومن أجل الوفاء بهذه الالتزامات، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات السريلانكية إلى ما يلي:

- إجراء تحقيق وافٍ وغير منحاز بلا إبطاء لتحديد مكان وجود باتّاني رازيك، ونشر نتائج التحقيق على الملأ؛
- تطبيق توصيات "هيئة خبراء الأمم المتحدة" المعينة من جانب الأمين العام، بان غي مون، لتقديم المشورة له بشأن الأمور المتعلقة بالمساءلة في سري لانكا، بما في ذلك توجيه الدعوة إلى "مجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري وغير الطوعي" التابعة للأمم المتحدة لزيارة البلاد؛
- التوقيع على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" والتصديق عليها؛
- ضمان تمكن المدافعين عن حقوق الإنسان من مواصلة عملهم المشروع دونما خوف من المضايقة أو الترهيب.